الأمم المتحدة S/2011/244

مجلس الأمن

Distr.: General
14 April 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٩٣٥ (٢٠١٠) التي طلب المجلس إليّ بموجبها أن أقدِّم إليه تقريرا كل ٩٠ يوما عن التقدم المحرز نحو تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة). ويتضمن التقرير تقييما للتقدم المحرز في ضوء المعايير الواردة في المرفق الثاني لتقريري المقدم إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/592)، كما يعرض لآخر تطورات العملية السياسية والحالة الأمنية والإنسانية، ويغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١.

ثانيا – التطورات السياسية

٢ – تم إحراز بعض التقدم على الصعيد السياسي في اتجاه حل النزاع عن طريق التفاوض وبدء عملية سياسية في دارفور.

٣ – وواصل فريق الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مشاوراته مع الحكومة والحركات المسلحة وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة في دارفور. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أصدر قادة حركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة بيانا مشتركا أكدا فيه مجددا التزامهم بمفاوضات الدوحة، وأشاروا إلى اعتزامهم العمل معا للتوصل إلى تسوية شاملة للنزاع. وعاد إلى المحادثات وفد حكومة السودان، الذي كان قد غادر الدوحة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وفي ١٥ شباط/فبراير، التقى كبير الوسطاء المشترك، جبريل باسولي، بزعيم حركة العدل والمساواة، خليل إبراهيم، في طرابلس.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وأفاد زعيم حركة العدل والمساواة بأن وفد الحركة الموجود في الدوحة يتمتع بكامل الصلاحيات للتفاوض باسم الحركة، وأكد أن الحركة على استعداد للتعاون مع حركة التحرير والعدالة في التفاوض مع الحكومة.

٤ - وفي ١٧ شباط/فبراير، عقد كبير الوسطاء المشترك ووزير الدولة للشؤون الخارجية في قطر اجتماعات منفصلة مع ممثلي حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة للاتفاق على الخطوات التالية في عملية المفاوضات. واتفق على أن يقدم الوسيط للأطراف مجموعة من مشاريع النصوص عن كل مسألة من المسائل قيد التفاوض، لتشكل في مجموعها إطارا لاتفاق شامل نهائي. وبعد ذلك، وافقت حركة العدل والمساواة على الدخول في محادثات مباشرة مع الحكومة.

٥ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، قدم فريق الوساطة المشترك إلى الحكومة وحركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة مجموعة من مشاريع النصوص التي تغطي أربعة مجالات كان هناك اتفاق عام بشأنها، ألا وهي تقاسم الثروة؛ والتعويضات وعودة المشردين داخليا واللاجئين؛ والعدالة والمصالحة؛ وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقدمت الأطراف الثلاثة جميعها إلى فريق الوساطة المشترك مواقفها من هذه النصوص، دون أن تكون هناك خلافات جوهرية فيما بينها. وتقوم الأطراف حاليا بالنظر في النصوص المتعلقة بتقاسم الثروة والترتيبات الأمنية ومناقشتها. ويعتزم فريق الوساطة المشترك بعد ذلك استعراض النص بمجمله في ضوء مواقف الأطراف، والتوصية بمقترحات حلول وسط في حالة نشوء اختلافات في الآراء. وسيعقد فريق الوساطة المشترك مؤتمرا لعموم أصحاب المصلحة في دارفور في أواخر نيسان/أبريل لتوسيع قاعدة ملكية نتائج الدوحة ودعم تنفيذها من جانب الأطراف الدارفورية والمجتمع الدولي.

٦ - وفيما يتعلق بمسألة الوضع الإداري لدارفور، أعلن المستشار الخاص للرئيس، غازي صلاح الدين، في ٢ آذار/مارس، أن الحكومة قررت إجراء استفتاء قبل ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، وهو الموعد الذي من المقرر أن ينفصل فيه جنوب السودان، وفقا للمادة ٥٥ من اتفاق السلام في دارفور التي تلزم الأطراف الموقعة عليه بإجراء استفتاء في موعد لا يتجاوز ١٢ شهرا من الانتخابات في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر المستشار الخاص، في ٧ آذار/مارس، بيانا أوضح أن الحكومة قررت أيضا تنفيذ التوصية الخاصة بإنشاء لجنة رفيعة المستوى لدارفور - وهي التي أنشئت خلال مبادرة الشعب السوداني في كنانة في عام ٢٠٠٨ - لإقامة دولتين جديدتين في دارفور، دولة في المنطقة الوسطى عاصمتها زالنجي ودولة في المنطقة الشرقية الجنوبية وعاصمتها الضعين. وفي ٢٩ آذار/مارس، صدر مرسوم

رئاسي بشأن إجراء الاستفتاء نص على تولي اللجنة الانتخابية الوطنية تنظيم العملية والإشراف عليها.

٧ - وأدت هذه البيانات إلى انسحاب حركة العدل والمساواة وحركة التحرير والعدالة لفترة وجيزة من محادثات السلام في آذار/مارس، على أساس أن البيانات الصادرة عن الحكومة شكلت قرارات انفرادية بشأن مسألة لا تزال قيد التفاوض. كما كان رد فعل الحركات المسلحة الأخرى والأحزاب السياسية المعارضة وقطاعات عدة من المجتمع المدني في دارفور سلبيا إزاء البيانات، حيث أشارت إلى أن الأوضاع داخل دارفور غير مواتية لإجراء استفتاء موثوق به. وفي ١٤ آذار/مارس، أصدرت الحكومة بيانا جددت فيه التزامها بمفاوضات الدوحة، وأوضحت فيه تحديدا أن جميع المسائل، بما في ذلك الوضع الإداري لدارفور، تظل مطروحة للتفاوض وأن جميع أحكام الاتفاق الذي يتم التوصل إليه في الدوحة ستُنفذ تنفيذا كاملا.

٨ - وبالتوازي مع جهود فريق الوساطة المشترك، واصلت العملية المختلطة تعزيز الوعي بعملية السلام وحشد الدعم الشعبي لها، من خلال نشر المعلومات حول مؤتمرات المجتمع المدني التي عقدت في الدوحة. وفي هذا الصدد، عُقد ما مجموعه ١٠ حلقات عمل في شمال وغرب دارفور، تم خلالها نشر معلومات عن إعلان الدوحة للمجتمع المدني، وبلاغ الدوحة للمجتمع المدني على ممثلي الإدارة الأهلية والمشردين داخليا والرابطات النسائية، وجماعات الشباب والمعلمين والمنظمات الوطنية غير الحكومية. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أجرت العملية المختلطة مشاورات مع زعماء المشردين داخليا من مخيمات كالما وعطاش في جنوب دارفور الذين أعربوا عن تأييدهم لعملية السلام في الدوحة.

العملية السياسية في دارفور

٩ - انتظارا لاختتام جهود الوساطة، يجري حاليا الإعداد للمرحلة المقبلة من عملية السلام، التي تتمثل في العملية السياسية في دارفور. وسيشمل ذلك إجراء مشاورات واسعة مع سكان دارفور حول الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف والسعي لتأمين قاعدة عريضة للالتزام بتنفيذه. وقد عملت العملية المختلطة على نطاق واسع مع أعضاء السلك الدبلوماسي والمنظمات الإقليمية وممثلي الحكومة بشأن كيفية المضي قدما. وفي اجتماع عقد في الخرطوم في ١٥ كانون الثاني/يناير، برئاسة رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي، وحضره المبعوث الخاص للولايات المتحدة إلى السودان، الميجور جنرال (المتقاعد) سكوت غريشن، والدكتور غازي صلاح الدين، والممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة، إبراهيم غمباري، جرى التأكيد مجددا على العملية السياسية

في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، نوقشت أهمية تهيئة البيئة الحاضنة اللازمة لحماية الحقوق السياسية والمدنية للمشاركين والحفاظ على تلك البيئة.

١٠ - وفي اجتماع عُقد في ٨ شباط/فبراير، اتفق الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة، وممثلو فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، والمستشار الرئاسي، على تشكيل لجنة أمنية مشتركة تضم أفراد البعثة وكبار المسؤولين العسكريين والأمنيين في الحكومة لمناقشة الأوضاع الأمنية، بما في ذلك الأوضاع اللازمة لبدء العملية السياسية في دارفور. وكان من المقرر عقد الاجتماع الأول للجنة في ٢٧ آذار/مارس؛ ولكن الاجتماع تأجل بسبب عدم توافر مشاركين رئيسيين. وتتوقع اللجنة أن تجتمع في أوائل نيسان/ابريل. وفي غضون ذلك، أبدت الحكومة استعدادها لرفع قوانين الطوارئ السارية في دارفور كعلامة على التزامها بضمان مصداقية العملية.

١١ - وفي ١٨ شباط/فبراير، نظمت العملية المختلطة معتكفا ثالثا للمبعوثين الخاصين والأطراف الفاعلة الدولية الرئيسية في نيالا (جنوب دارفور). وحضر المعتكف أيضا المبعوثون الخاصون للسودان من الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والاتحاد الأوروبي، فضلا عن الممثل الخاص للأمين العام للسودان، هيلا منقريوس، نائب ونائب كبير الوسطاء المشترك، عزوز النيفر، وممثلين عن فريق الأمم المتحدة القطري. كما شارك في المعتكف ممثلو السويد، وكندا، والنرويج، وهولندا، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية. وجدد المشاركون دعوتهم لعملية سلام تشمل الجميع في دارفور ويكون من شأنها أن تؤدي إلى سلام شامل في المنطقة، ودعوا جميع الأطراف إلى وقف أعمال القتال على الفور والسماح بحرية الحركة دون قيود للعملية المختلطة والوكالات الإنسانية للوصول إلى السكان المحتاجين للمساعدة. وفي الوثيقة الختامية للمعتكف، اتفق المشاركون على أن العملية السياسية في دارفور ستعزز الدعم الشعبي لاتفاق السلام، وستحسن من قدرة سكان دارفور على المشاركة في تنفيذ نتائج مفاوضات الدوحة، مع التشديد على أن تهيئة بيئة مواتية للعملية أمر أساسي لمصداقية المبادرة.

ثالثا - الوضع الأمني

١٢ - ظل القتال بين قوات الحكومة والحركات المسلحة مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن في أجزاء من دارفور. وظلت معدلات حوادث النزاع بين الطوائف منخفضة. كما كانت الهجمات على العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني قليلة نسبيا، وإن كانت كبيرة من حيث درجة خطورتها.

١٣ - وظلت العلاقات بين الحكومة وجيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي تتسم بالتوتر. وفي ٢ شباط/فبراير، أصدر ميني ميناوي بيانا يفيد أن الحركة قد انسحبت من اتفاق سلام دارفور، وفي ٢٠ شباط/فبراير، أصدر ميني ميناوي بيانا يحذر فيه من أن حركته قد حددت مطارات في السودان، وفي دارفور بصفة خاصة، كأهداف عسكرية محتملة. وحذر البيان العملية المختلطة والمنظمات الدولية من استخدام أي مطار في السودان، وإلا ستواجه خطر التعرض للهجوم عن غير قصد. وأدانت العملية المختلطة علانية ذلك الإعلان، وعملت على الحصول من ميني ميناوي على التزام باحترام حرمة البعثة والعاملين في المجال الإنساني.

١٤ - واستمر خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير القتال، الذي كان قد بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بين القوات الحكومية وقوات جيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي في منطقتي شنقل طوباية ودار السلام في شمال دارفور وفي منطقة خور أبشي في جنوب دارفور. وفي يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير، اندلع قتال بين القوات الحكومية وقوات جيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي في ثابت. وقامت قوات جيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي، التي انضمت إليها عناصر من جيش التحرير السوداني/فصيل عبد الواحد ومن حركة التحرير والعدالة لتشكل تحالفا جديدا عُرف باسم جيش التحرير السوداني/العدالة، بمهاجمة القوات الحكومية في ٢٥ كانون الثاني/يناير في قرى ثابت وتوكوماري وفولة في شمال دارفور، ونصبوا كمينا لقافلة حكومية في ١٥ شباط/فبراير في كابغا، على بعد ٤٥ كيلومترا جنوب غربي الفاشر. وأفادت الأنباء أن نحو ٨٠ من جنود القوات المسلحة السودانية و ١٢ من المتمردين قد قُتلوا في القتال، بينما أسرت الحركات المسلحة ٥٥ من جنود القوات المسلحة السودانية.

١٥ - وقامت القوات المسلحة السودانية بعمليات جوية في شمال دارفور، شملت قصف قرى وادي مرة، وفولة، وأم شيشة في الفترة من ١٥ إلى ١٩ شباط/فبراير؛ وبيرسي، وسمارة بالقرب من سورتوني في ٢٠ شباط/فبراير؛ وكوشيني في ٢٣ شباط/فبراير؛ وأرامبا، وبورغو، وراونتا، وأوساجين يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير. وبالإضافة إلى ذلك، هاجمت القوات المسلحة السودانية قريتي ليندا والضباب في ٢٣ شباط/فبراير.

١٦ - وأفادت الأنباء وقوع اشتباك بين القوات المسلحة السودانية وقوات حركة العدل والمساواة بالقرب من سيربا في غرب دارفور يوم ١١ شباط/فبراير. وفي ٢٨ شباط/فبراير، هاجمت القوات المسلحة السودانية جيش التحرير السوداني/فصيل عبد الواحد في سورتوني، وغولو، وروكيرو إلى الشمال الغربي من جبل مرة. وبعد يومين، هاجمت قوات جيش التحرير السوداني/فصيل عبد الواحد موقعا للقوات المسلحة في غولو.

١٧ - وفي أحداث تتصل بذلك، قامت أجهزة الأمن الحكومية بسلسلة من عمليات التطويق والتفتيش في مخيمات شنقل طوباية، والطويلة، وزمزم للمشردين داخليا التي ينتمي سكانها أساسا إلى الزغاوة، ويعتبرون مناصرين لجيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي. وكان الهدف المعلن للعمليات هو ضبط الأسلحة غير المرخصة والذخيرة والمخدرات غير المشروعة والتخلص منها (انظر الفقرة ٣٣). وعندما أصبحت العملية المختلطة على علم بعمليات التفتيش الجارية، أوفدت على الفور أفرادا لمراقبة الإجراءات وتوفير الحماية. وتغلب أفراد البعثة على المقاومة التي أبدتها قوات الأمن الحكومية في بادئ الأمر بمنعهم من الوصول إلى المخيمات. وأدى وجود أفراد من العملية المختلطة في المخيمات إلى ردع العنف، كما أدى إلى تضييق نطاق أعمال التفتيش في حالة العملية التي جرت في شنقل طوباية.

النزاع بين الطوائف

١٨ - انخفضت أعداد حالات القتال بين الطوائف، حيث سُجل سقوط ستة قتلى. وكانت هذه الحصيلة نتيجة لصدام بين جماعات مسلحة من قبيلتي المسيرية والنوايبة في سوق تيريج (غرب دارفور)، في ١ كانون الثاني/يناير، عقب نزاع بشأن ديون مستحقة، مما أدى إلى مصرع شخص واحد (من النوايبة) وإصابة أربعة آخرين (ثلاثة من المسيرية وواحد من النوايبة)، وصدام بين المزارعين والرعاة قرب ساني كارو (شمال دارفور) في ٢٢ شباط/فبراير، اندلع بسبب ادعاءات سرقة ماشية، وأسفر عن مقتل خمسة أشخاص. وتواصل العملية المختلطة العمل مع قادة المجتمعات المحلية للتخفيف من مصادر النزاع، بما في ذلك النزاعات على الأراضي، وتشجيع المصالحة بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم للآليات التقليدية لحل النزاعات على مستوى المجتمع المحلي.

١٩ - واضطلعت العملية المختلطة في شباط/فبراير بعدة بعثات لتقييم الوضع الأمني في المناطق الواقعة على طول الحدود بين جنوب دارفور وجنوب السودان. ويبدو أن الهدوء يعم الوضع في هذه المناطق. وأعرب السكان المحليين عن القلق إزاء عدم كفاية فرص الحصول على الخدمات العامة، ولا سيما الصحة والتعليم والمياه. وللمساعدة في تخفيف التوترات الناشئة عن محدودية الموارد، وضعت العملية المختلطة اقتراحا لإصلاح خزانات المياه في هذه المناطق وغيرها من أجزاء دارفور، وهو ما تم الآن الالتزام بتمويله من قبل الجهات المانحة.

الأمن والسلامة

٢٠ - كان هناك انخفاض في عدد الهجمات على قوات حفظ السلام التابعين للعملية المختلطة، وهو ما يرجع إلى تبني القوات العسكرية والشرطة التابعة للعملية المختلطة موقفا

أكثر صرامة، وإلى تعزيز التعاون مع الحكومة وقادة الجماعات المسلحة من خلال مواصلة أنشطة الدعوة.

٢١ - ووقع هناك، مع ذلك، حادثان خطيران استهدفت فيهما قوات حفظ السلام التابعة للعملية المختلطة والقائمون على تقديم المساعدة للجهود الإنسانية. ففي ٢٢ آذار/مارس، أطلق مسلحون النار على فريق تابع للعملية المختلطة أثناء انتقاله من مستيري (غرب دارفور) إلى موقع قريب للفريق، مما أسفر عن إصابة جنديين من جنود العملية المختلطة. ونُشرت قوة العملية المختلطة للرد السريع في مكان الحادث، وألقت القبض على ثلاثة مشتبه بهم، وسلمتهم لشرطة حكومة السودان، التي تحقق حاليا في الحادث.

٢٢ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير، أطلق سراح موظف مدني دولي بالعملية المختلطة، دون أن يلحقه أذى، بعد أن كان قد اختطف في الفاشر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، بعد مرور ٩٠ يوما على أسره، وذلك من خلال الجهود المكثفة التي بذلتها الحكومة والعملية المختلطة. ومع ذلك، اختطف مجهولون في ١٣ كانون الثاني/يناير ثلاثة أفراد طاقم تعاقدت معه خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية، وذلك بعد وقت قصير من هبوطهم في أم شالايا في غرب دارفور. ولم يلحق بالركاب أي أذى. وما زالت الجهود مستمرة لتأمين إطلاق سراح أفراد الطاقم.

٢٣ - وسُرق ما مجموعه عشر مركبات في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١١، بما في ذلك مركبة تابعة للعملية المختلطة، ومركبتان تابعتان لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وست مركبات تابعة للمنظمات غير الحكومية الدولية، ومركبة تابعة لمنظمة غير حكومية محلية. وعُثر على مركبة العملية المختلطة، التي استولى عليها خمسة رجال مسلحون مجهولو الهوية من دورية للشرطة في مخيم زمزم ليلة ٢٧ آذار/مارس، مهجورة بالقرب من مكان الحادث في اليوم التالي. وواصلت العملية المختلطة العمل عن كثب مع المنظمات الإنسانية في تنفيذ تدابير للمساعدة على التخفيف من خطر سرقة السيارات. وتجرى الآن تقريبا جميع القوافل اللوجستية الإنسانية في دارفور بحراسة مسلحة من العملية المختلطة.

القيود المفروضة على الحركة

٢٤ - في حين نفذت العملية المختلطة ٦١٩ ١٠ دورية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس، أعيقت تحركات البعثة عن طريق البر في ١٩ مناسبة. وفرضت السلطات الحكومية إعاقة التحرك في ١٨ من هذه المناسبات، بينما فرضها جيش تحرير السودان/فيصل عبد الواحد في مناسبة واحدة. وفرضت الغالبية العظمى للقيود على دوريات

العملية المختلطة إلى المناطق التي تجري فيها العمليات العسكرية أو التي انتهت فيها مؤخرا، بما في ذلك دار السلام وخور أبشي وثابت ووادي مُرة. وتمكنت دوريات العملية المختلطة، في سبع مناسبات على الأقل، من التغلب على القيود والنجاح في إنجاز مهامها من خلال الإصرار على أن يسمح لهم بالمرور أو باستخدام طرق بديلة. وبالإضافة إلى ذلك، رفضت القوات المسلحة السودانية ومسؤولون حكوميون آخرون ٧٦ طلب إذن بالطيران قدمتها البعثة، مرة أخرى أثناء العمليات العسكرية الجارية وبسببها أساسا.

رابعا – الحالة الإنسانية

٢٥ – أفاد ممثل الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في السودان أنه تم تشريد أكثر من ٠٠٠ ٧٠ شخص خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك نتيجة لأعمال القتال بين قوات الحكومة وقوات الحركات. وفي حين أن بعض الأشخاص مشردون حديثا، يبدو أن الغالبية العظمى مشردة بالفعل من قبل وتعيش في مخيمات المشردين داخليا. وقد تشرد معظمهم من مناطق شنقل طوباية وسورتوني وطوكوماري وثابت ووادي مرة وأبو زريغا ودار السلام في شمال دارفور، وخور أبشي وشعيرية في جنوب دارفور. ومن بين المشردين داخليا الذين يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ١٥ شخص تجمعوا حول مواقع أفرقة العملية المختلطة في شنقل طوباية وخور أبشي ودار السلام في كانون الأول/ديسمبر طلبا للحماية، لا يزال ما يقرب من ٥٠٠ ٣ شخص يتخذون مأوى إلى جانب موقع فريق خور آبيشي. وقد انتقلت البقية إلى مخيم زمزم في شمال دارفور أو إلى مخيمات بالقرب من نيالا في جنوب دارفور.

٢٦ – ويقدر عدد المشردين داخليا الجدد الوافدين إلى مخيم زمزم، حتى ١٥ آذار/مارس، بـ ١٢٩ ٦١ شخصا في عام ٢٠١١. وقد أنجزت المنظمة الدولية للهجرة التحقق رسميا من ١٢٩ ٤٤ مشردا، في حين يجري التحقق من البقية.

٢٧ – ومنذ اختطاف الطاقم الجوي لخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي في ١٣ كانون الثاني/يناير، تم تقييد وصول المساعدات الإنسانية مؤقتا لأسباب تتعلق بالسلامة في ٣٨ مهبطا في دارفور. وقد وضعت تدابير لتعزيز الأمن في جميع مهابط خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي، وذلك من خلال تطبيق شرط إلزامي لتأمين مواقع الهبوط من قبل شرطة العملية المختلطة أو شرطة الحكومة قبل هبوط الطائرات.

٢٨ – وقد وسعت العملية المختلطة نطاق قدرتها على الوصول إلى جبل مرة. ففي ٥ آذار/مارس، توجهت دورية إلى قرية فانغا سوك (على مسافة ٦٠ كيلومترا جنوب غرب

الطويلة)، والتقت، من بين آخرين، قادة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد وحركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة. وقد التزم القادة بالتعاون مع العملية المختلطة لتحسين وصول المساعدات الإنسانية وتسليمها. وفي ٦ آذار/مارس، رافقت العملية المختلطة مسؤولين حكوميين متوجهين إلى قريتي غولو وغولدو (على مسافة ٢٥ كيلومترا شمال شرقي نيرتيتي) لتسليم لوازم الامتحانات المدرسية. وفي ٧ آذار/مارس، توجهت العملية المختلطة، جنبا إلى جنب مع ممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، نيالا إلى شرق جبل مرة لتقييم الأوضاع الأمنية والإنسانية. غير أن المهمة ألغيت بسبب الشواغل الأمنية.

٢٩ - وفي ١٨ آذار/مارس، زار الممثل الخاص المشترك قرية جاوا التي تسيطر عليها الحكومة، وقرية فانغا سوك في جبل مرة التي تسيطر عليها الحركات، لتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى هاتين المنطقتين اللتين تعذر الوصول إليهما لعدة أشهر. ونتيجة لذلك، تمكنت بعثة مشتركة بين الوكالات تضم ممثلين عن العملية المختلطة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية الدولية ووزارة الصحة من الوصول في ٢٣ آذار/مارس إلى سوك فانغا لتقييم الحالة وتوفير المساعدة الإنسانية، والتي شملت أكثر من ٥٠٠ كيلوغرام من مواد الإغاثة، بما في ذلك الدواء والمكملات الغذائية ومواد التعليم واللقاحات، التي قُدم البعض منها للأطفال.

٣٠ - وفي مناطق أخرى، ما زالت المنظمات الإنسانية تواجه القيود المفروضة على تحركاتها. ففي ١٤ شباط/فبراير، أعلن والي جنوب دارفور طرد منظمة أطباء العالم بزعم مشاركتها في أنشطة لدعم الحركات المسلحة. واعتقلت الاستخبارات الوطنية وجهاز الأمن في السودان موظفيّن وطنيّين يعملان بالمنظمة في نيالا، وما زالا رهن الاحتجاز حتى ٣١ آذار/مارس. وقد كانت منظمة أطباء العالم، وهي شريك رئيسي لمنظمة اليونيسيف في تنفيذ برامجها لتحصين الأطفال، واحدة من المنظمات غير الحكومية الدولية القليلة التي توفر الرعاية الصحية الأولية وخدمات التغذية لحوالي ٠٠٠ ١٠٠ مستفيد في عيادات في ديرا وغورلامباي ودريبات وفينا وبليسريف في شرقي جبل مرة. ويجري في الخرطوم التحقيق في طرد منظمة أطباء العالم من خلال آلية التنسيق المشتركة التي أنشئت بين الحكومة والأمم المتحدة والوكالات الإنسانية.

٣١ - وفي ٢٨ شباط/فبراير، علق والي غرب دارفور أنشطة منظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية، وهي شريك تنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، على أساس أن موظفيها كانوا يعملون خارج إطار ولايتهم. وفي ٢٧ آذار/مارس، اتفق في اجتماع بين قيادة البعثة وممثل

الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية ووزير الدولة للشؤون الإنسانية والمفوض العام لمفوضية العون الإنساني ووالي جنوب دارفور والمدير القطري لمنظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية، على أن المنظمة يمكنها العودة فورا إلى غرب دارفور. وبعد مناقشات مع السلطات المعنية، سُمح للمنظمة باستئناف عملياتها في ٢٩ آذار/مارس.

٣٢ - وفي حين تستمر الاشتباكات في بعض أجزاء دارفور، يسعى بعض المشردين داخليا إلى العودة أو إعادة التوطين أو الاندماج في المجتمعات المضيفة في أنحاء دارفور الأخرى. وخلص تقييم مشترك بين الوكالات للحالة الإنسانية أجري في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس إلى أن ما يقدر بـ ٠٠٠ ١٣ مشرد داخليا عادوا إلى قراهم الأصلية قرب كاس في جنوب دارفور. وفي ٢٤ شباط/فبراير، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة أنها لم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالعائدين في دارفور وفقا لمذكرة التفاهم المبرمة مع الحكومة عام ٢٠٠٤، وذلك بسبب رفض منح التأشيرات وتراخيص الإقامة لموظفيها في دارفور. ومنذ ذلك الحين، تعمل الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى على تعزيز الكفاءة والفعالية التشغيلية لآليات التحقق المشتركة المعنية بالعائدين، التي تتألف من ممثلين عن الحكومة والعملية المختلطة والوكالات الإنسانية، ويتمثل الغرض منها في تحديد ما إذا كانت حالات العودة في دارفور تتفق مع المبادئ والمعايير الدولية المتعلقة بعودة المشردين داخليا واللاجئين أو إعادة توطينهم.

خامسا - سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان

٣٣ - ظلت حالة حقوق الإنسان في دارفور دون تغيير إلى حد كبير، مع وجود حالات للاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني، وكذلك الانتهاكات لحق المشردين داخليا في الحرية والأمن، مما أثار القلق بصفة خاصة. وكشفت عمليات التطويق والتفتيش التي نفذتها الحكومة في الآونة الأخيرة في مخيمي شنقل طوباية وزمزم للمشردين داخليا (المشار إليها في الفقرة ١٧ أعلاه) عن بعض الأدلة على وجود أنشطة غير قانونية، منها الأسلحة والذخيرة والمواد غير المشروعة، مما أدى إلى اعتقال ٣٧ مشردا داخليا، الذين أطلق سراحهم بعد أسبوعين من الاحتجاز. وتلقت العملية المختلطة مزاعم أدلى بها أفراد المجتمع المحلي، أثناء التحقيق في عملية التفتيش التي جرت في ٢٣ كانون الثاني/يناير في معسكر زمزم، مفادها أن المشردين داخليا تعرضوا للمضايقات والاعتداء الجسدي والاعتقال التعسفي، وتمت مصادرة ممتلكاتهم الشخصية. وفي ٢٠ آذار/مارس، أجرت الحكومة عملية أخرى في مخيم زمزم، ووردت تقارير عن احتجاز ١٩ من المشردين داخليا، من بينهم ١٥ أفرج عنهم في وقت لاحق من ذلك اليوم. وفي معظم الحالات، رفضت السلطات الحكومية بالولاية محاولات

العملية المختلطة الوصول إلى المحتجزين لتقييم حالتهم. وفي وقت لاحق أبلغ أعضاء المجتمع المحلي العملية المختلطة أنه تم في نهاية المطاف الإفراج عن الجميع دون أن توجه لهم أي تهمة. وتواصل العملية المختلطة الاتصال السلطات الحكومية والدعوة لوقف الاحتجاز غير القانوني.

٣٤ - وقد أنشأت البعثة مجلسا استشاريا معنيا بالعدالة والمساءلة والحقيقة والمصالحة في ٢٧ كانون الثاني/يناير، وذلك بهدف تعزيز قدرة العملية المختلطة على معالجة المسائل المحلية التي ترتبط بالسلام والعدالة في عملية دارفور السياسية ودعم مبادرات المصالحة. وقد عقد المجلس اجتماعات تمهيدية مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء دارفور، بما في ذلك مسؤولون محليون ومشردون داخليا وقادة المجتمع المدني في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس. وفي ٢١ شباط/فبراير، شارك المجلس في التجمع التشريعي الإقليمي للمرأة الدارفورية في الفاشر، وعقد اجتماعات في الفترة من ١ إلى ٥ آذار/مارس في الخرطوم مع وزير العدل ورئيس المحكمة العليا في السودان والمدعي العام الخاص لدارفور وسفير الاتحاد الأفريقي في السودان وسفراء الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في السودان. وناقش المشاركون كيفية دمج قضايا العدالة والمساءلة والمصالحة في عملية السلام الجارية.

٣٥ - وظل عدد حالات العنف الجنسي والجنساني التي سجلت في جميع أنحاء دارفور دون تغيير إلى حد كبير. وسجلت العملية المختلطة ما مجموعه ٢٩ حالة تشمل ٥٤ ضحية خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بـ ٢٦ حالة تشمل ٤٣ ضحية خلال الفترة السابقة. وفي إطار جهود بناء القدرات، عقدت العملية المختلطة وشرطة حكومة السودان والوحدة الحكومية المعنية بالعنف ضد المرأة حلقة عمل مشتركة في الخرطوم يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير لوضع دليل تدريبي للشرطة بشأن التحقيقات في العنف الجنسي والجنساني.

٣٦ - وفي ٢١ شباط/فبراير، أطلقت العملية المختلطة التجمع التشريعي للمرأة الدارفورية، الذي يتمثل الهدف منه في تعزيز دور المرأة في البرلمان والترويج لحقوق النساء والفتيات. وشاركت أربعة وستون من المشرعات الإناث من ولايات دارفور الثلاث في هذا الحدث الذي عقد في الفاشر. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بأنشطة عدة من أجل الدعوة وبناء القدرات، مع التركيز على زيادة تمثيل المرأة في العملية السياسية، وذلك بعدة سبل منها تشكيل الأمانة العامة للمرأة التي تجمع المنظمات غير الحكومية النسائية المحلية بهدف توفير إطار مؤسسي أكثر تنسيقا من أجل حل قضايا المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، انتهت العملية المختلطة من وضع استراتيجية شاملة لمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له. وفي إطار حملة لليوم الدولي للمرأة، نظمت البعثة، بالتعاون مع الحكومة، أنشطة مختلفة تحت شعار

”المساواة في فرص الحصول على التعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا: الطريق إلى توفير العمل اللائق للمرأة“، شملت مسيرات وأعمال درامية وحملة توعية بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتنظيم يوم مهني للفتيات اللواتي على وشك الانتهاء من المدرسة الثانوية، وعرض برامج تمثيلية عن تعليم الفتيات ومعارض عن مؤسسات التعليم العالي.

٣٧ - وواصلت العملية المختلطة تقديم المساعدة لمؤسسات حكم القانون الوطنية والجهات المعنية ذات الصلة. ورصدت إجراء ثلاث محاكمات جنائية، واحدة في زالنجي واثنتان في نيالا، مع حضور ما مجموعه تسع جلسات للمحكمة. وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ شباط/فبراير، عُقدت حلقة عمل لمسؤولي الأحداث، مع التركيز بشكل خاص على حقوق الأطفال ودور المرشدين الاجتماعيين في برامج الرعاية اللاحقة وتقديم المشورة النفسية والتوعية الصحية، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفاشر، مع التركيز على مشاركة ١٣ شابا. وسهلت البعثة أيضا عقد برنامج تدريبي لـ ٢٠ من مسؤولي السجون بشأن الواجبات الأساسية للسجون، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ شباط/فبراير. وقامت بتنظيمه إدارة السجون في ولاية شمال دارفور بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. في الفترة وقد عمل موظفو السجون السودانية، الذين شاركوا سابقا في برامج تدريب العملية المختلطة، كخبراء وميسرين لأول مرة.

٣٨ - وقد أنجز عدد من برامج إعادة تأهيل البنية التحتية المتصلة بالسجون والعدالة. وفي ٧ شباط/فبراير، اكتمل إعادة تأهيل سجني الضعين وبرام، كلاهما في جنوب دارفور، بتمويل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعملية المختلطة من خلال المشاريع ذات الأثر السريع.

٣٩ - وفي ٣ شباط/فبراير، سلمت البعثة مركز موارد ومعدات مكتبية مجددة لنقابة المحامين في الفاشر. ووفقا لمذكرة تفاهم موقعة بين الحكومة والعملية المختلطة في شباط/فبراير ٢٠١٠، عقدت البعثة مشاورات مع السلطات الوطنية بشأن إنشاء لجان محلية لتطوير السجون من أجل الإشراف على الإدارة اليومية للسجون في دارفور. ومن المقرر إنشاء اللجنة الأولى لتطوير السجون في زالنجي في ١٨ نيسان/أبريل. وقدمت البعثة أيضا الدعم اللوجستي للسماح بتشغيل المحاكم المتنقلة، وبالتالي تسهيل إعادة فتح محكمة في كبكابية، الواقعة في شمال دارفور، في ١٤ شباط/فبراير.

حماية الطفل

٤٠ - أحالت العملية المختلطة في ٨ آذار/مارس خطة عمل وُقعت بشأن حماية الطفل إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في النزاع المسلح، التزمت بموجبها حركة

العدل والمساواة/جناح السلام بإنهاء تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم، مع اتخاذ تدابير لمنع تجنيد الأطفال وإعادة تجنيدهم وتقديم تقارير مرحلية عن تنفيذ خطة العمل. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، قام جيش تحرير السودان/جناح الإرادة الحرة وجيش تحرير السودان/جناح الأم، وكلاهما وقع خطط عمل مماثلة في ٢٠٠٩، معا بتسجيل ٨٤ طفلا سرحتهم الحركات مؤخرا بالتعاون مع مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال السودان. وبهذه العملية وصل إجمالي عدد الأطفال المفرج عنهم في دارفور منذ ٢٠٠٩ إلى ١ ٠٤١ طفلا. وقدمت العملية المختلطة الدعم لهذه العملية عن طريق توفير المشورة الفنية للأطراف. وفي ١١ شباط/فبراير، قدم جيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة إلى العملية المختلطة تقريرا مرحليا ثانيا بشأن تنفيذ خطة عمله، تضمن نداءاً للحصول على مساعدة الأمم المتحدة فيما يتعلق بإعادة إدماج ٤٠ طفلا و ٨ من الشباب (الذين كانوا من الأطفال الجنود السابقين)؛ وتُجْري العملية المختلطة اتصالات مع اليونيسيف بشأن هذا الطلب.

سادسا – حماية المدنيين

٤١ – ركزت البعثة وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها على اعتماد وتنفيذ استراتيجية العملية المختلطة الشاملة لحماية المدنيين، التي وُضعت بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٣٥ (٢٠١٠). وفيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية، توفر العملية المختلطة التدريب لعناصر البعثة في جميع أنحاء دارفور، وتقوم، مع الحكومة ومع الحركات المسلحة، ببذل جهود الدعوة بشأن الأحكام المختلفة للاستراتيجية وبشأن المضي قدما في نشر الموظفين المدنيين إلى مواقع الأفرقة التابعة للعملية المختلطة.

٤٢ – وقد وفرت العملية المختلطة أثناء الاشتباكات الأخيرة بين القوات الحكومية وقوات الحركة، وفي أعقابها، الحماية في شكل الأمن المادي والمياه والرعاية الصحية الأولية لحوالي ١٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا الذين لجأوا بالقرب من مواقع فريقي البعثة في خور أبشي وشنقل طوباية، وللمدنيين في المناطق المتضررة من الاشتباكات. ولدعم لهذه الأنشطة، تبرعت الوكالات باللوازم الطبية لعيادات العملية المختلطة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعم اللوجستي لوكالات المعونة التي تقوم بنقل الإمدادات وأفراد الحراسة المسلحة المرافقين للبعثات الإنسانية إلى المناطق غير الآمنة. وقد زيدت دوريات العملية المختلطة إلى أكثر من الضعف مقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر الفقرة ٥٢)، وتم نشر الموظفين المدنيين للعمل من مواقع الأفرقة في الطويلة، وشنقل طوباية، وسرف عمره، وخور أبشي لتعزيز عمليات الرصد والتحليل والاستجابة لشواغل الحماية.

٤٣ - وواصلت العملية المختلطة، إلى جانب الوكالات الإنسانية، إشراك الحكومة والحركات على جميع المستويات لتأمين حريتي التنقل والوصول اللازمتين للوصول إلى المدنيين المحتاجين للحماية والمساعدة. وفي ٢١ آذار/مارس، التقى الممثل الخاص المشترك مع الرئيس عمر البشير في الخرطوم، وناقش إمكانية إنشاء موقع لفريقٍ تابع للعملية المختلطة في جبل مرة. وأعقب ذلك عقد اجتماع في نفس اليوم مع عبد الواحد، زعيم حركة تحرير السودان، الذي تسيطر حركته على المنطقة، والذي أعرب عن استعداده للنظر في المسألة.

سابعا - التقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية المحددة للبعثة

٤٤ - عملاً بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٩٣٥ (٢٠١٠)، يتضمن هذا التقرير تقييماً للتقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية المحددة في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/592).

٤٥ - وقد أُحرز بعض التقدم مقارنة بالنقطة المرجعية الأولى، وهي - تحقيق حل سياسي شامل للنزاع من خلال تنفيذ اتفاق دارفور للسلام أو الاتفاقات اللاحقة - حيث أن هناك الآن اتفاق واسع بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة على عناصر توافق على سلام شامل من حيث صلتها بتقاسم الثروة، والتعويضات، وعودة النازحين واللاجئين، والعدالة والمصالحة، وحقوق الإنسان، والترتيبات الأمنية. وستتواصل الجهود لتيسير التوصل إلى اتفاق كامل ونهائي بين الأطراف بشأن المسائل الأكثر إثارة للخلاف المتعلقة بتقاسم السلطة، ولا سيما الوضع الإداري لدارفور والتعيينات السياسية. وفي هذا السياق، ازداد التعاون بين حركة العدل والمساواة وحركة التحرير والعدالة، وبين حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي على الصعيد السياسي، وهو ما تأكد بصدور ميثاق للتنسيق المشترك في حالة حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/حركة التحرير والعدالة، وبصدور بيان سياسي مشترك عن حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، مما يزيد احتمالات اتساع عملية السلام لتصبح أكثر شمولا. وفي نهاية المطاف، فإن تأمين التأييد اللازم من سكان دارفور لتنفيذ أي وثيقة ختامية توافق عليها الأطراف في الدوحة هو أمر ضروري. وما زالت الجهود مستمرة لضمان دراسة وجهات نظرهم بالكامل من خلال العمليات الوارد وصفها في الفقرات من ٣ إلى ١١.

٤٦ - أما التقدم المحرز مقارنة بالنقطة المرجعية الثانية، وهي - تهيئة بيئة مستقرة وآمنة في جميع أنحاء دارفور - فقد كان مختلطا. حيث لم يتم التوصل إلى أي وقف جديد لإطلاق النار وتواصل القتال بين القوات الحكومية وقوات الحركات بما يحدثه من أضرار للسكان

المدنيين. وظلت حالات القتال بين الطوائف محدودة، كما أن العملية المختلطة لم تتلق الدعم المالي لتنفيذ مشاريع المياه التي تهدف إلى تخفيف حدة التوتر المجتمعية، حيث كان هناك توجه في هذا الصدد للمحافظة على الوضع كما هو. وظلت العلاقات بين السودان وتشاد ودية، وواصل البلدان التعاون من خلال قوة مشتركة لأمن الحدود. وكان لهذه القوة المشتركة، في المقابل، أثر إيجابي على الأمن والاستقرار في المنطقة، ولا سيما في غرب دارفور، عن طريق منع تَحرُّك الجماعات المسلحة عبر الحدود. وفي ١٦ آذار/مارس، جرى تمديد ولاية القوة المشتركة لمدة ستة أشهر من قِبَل حكومتي السودان وتشاد.

٤٧ - ويبدو أن تبني العملية المختلطة لموقف أكثر صرامة أدى إلى جني بعض المكاسب الإيجابية، حيث يبدو أنه قد أتيحت الفرصة لنطاق العمل الإنساني ليمتد إلى جبل مرة، وهو منطقة كان من الصعب الوصول إليها سابقا. ولَكِّن قدرة البعثة على الحفاظ على التقدم الذي أُحرز مؤخرا، ناهيك عن الاعتماد عليه، محدودة للغاية، إن لم تكن قد تقوضت بسبب عدم التوصل إلى اتفاق سلام شامل وتنفيذه. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه في حين انخفض عدد الهجمات على العاملين في المجال الإنساني وعلى أفراد حفظ السلام التابعين للعملية المختلطة، إلا أن خطورة تلك الهجمات لم تقل.

٤٨ - وكان التقدم محدودا مقارنة بالنقطة المرجعية الثالثة، وهي - تعزيز سيادة القانون والحوكمة وحماية حقوق الإنسان، وتوفير المساعدة لكي تعمل مؤسسات الدولة بفعالية وكفاءة. وظلت وتيرة انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما تلك المرتبطة بالصراع العسكري وعمليات التفتيش والاعتقال التعسفية، مرتفعة نسبيا. وكان هناك تقدمٌ متواضعٌ واضحٌ في انخفاض عدد الحوادث المسجلة في مجالي اللصوصية والإجرام، ربما نتيجة لتبني البعثة موقفا أكثر صرامة, والأمر المُشجع، إلى حد ما، يتمثل في الالتزامات الأخيرة بالتعاون بين جيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة، وجيش تحرير السودان/الأم، ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشمال السودان على إطلاق سراح الجنود الأطفال والشباب.

٤٩ - أما النقطة المرجعية الرابعة - إضفاء الاستقرار على الحالة الإنسانية وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين للمساعدة - فهي لم تشهد تقدما كبيرا ولا تراجعا. فلم تكن هناك حالات كبيرة لعودة المشردين داخليا. وفي الواقع، فقد كان الحال عكس ذلك، حيث أن أعدادا كبيرة من المشردين داخليا اضطروا للنزوح مجددا بسبب القتال. وعلى الرغم من القتال الأخير، والقيود العديدة المفروضة على الحركة، إلا أنه تم إحراز تقدم إجمالي في إمكانية الوصول، حيث أصبح أفراد العملية المختلطة والعاملون في المجال الإنساني قادرون على الوصول إلى معظم المناطق المتضررة من القتال، بالإضافة إلى

أجزاء من جبل مرة. وبقي معدل الوفيات مستقرا. وقد أثر طرد منظمة أطباء العالم سلبا على تقديم الخدمات الإنسانية إلى المجتمعات المحلية. وفي تطور إيجابي في مجال الانتعاش المبكر، تعهدت الحكومة في ٧ شباط/فبراير بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لمشاريع الانتعاش والتنمية بما يتماشى مع استراتيجيتها الخاصة بدارفور.

ثامنا – نشر البعثة وعملياتها

٥٠ – في ١ آذار/مارس، كان عدد الموظفين المدنيين في العملية المختلطة ٤١٥ ٤ موظفاً، من بينهم ١٢٦ ١ موظفاً دولياً، و ٨٢٨ ٢ موظفاً وطنياً، و ٤١٦ من متطوّعي الأمم المتحدة. ويمثل هذا العدد ٨٠ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٥١٦ ٥ موظفاً. ولا تزال البعثة تواجه صعوبات في استقدام الموظفين المؤهلين تأهيلا مناسبا وفي استبقائهم، نظرا لقسوة الأوضاع المعيشية والحالة الأمنية التي يتعذر التنبؤ بها في دارفور. وفيما يتعلق بنشر موظفين دوليين إضافيين، فقد وصل ٦١ منهم إلى منطقة البعثة، وتم فصل ٣٥ موظفا من الخدمة، ورفض ٢٠ مرشحا محتملا عروضاً لتعيينهم بالبعثة.

٥١ – وفي ٣١ آذار/مارس، كان عدد الأفراد العسكريين في العملية المختلطة ٩١٢ ١٧ فرداً، يمثلون ٩٢ في المائة من القوام المأذون به البالغ قدره ٥٥٥ ١٩ فرداً. ويشمل ذلك ٤٣٠ ١٧ جنديا، و ٢٦٠ من ضباط الأركان، و ٥٣ من ضباط الاتصال، و ١٦٩ مراقبا عسكريا. وجرى نشر ثلاث وحدات عسكرية إضافية إلى البعثة، هي (كتيبة المشاة الملكية التايلندية، ووحدة المستشفى المنغولي من المستوى الثاني، والوحدة الإثيوبية لحفر الآبار). وقد أدت عمليات النشر هذه إلى إضافة ٠٠٥ ١ من الأفراد العسكريين إلى قوام البعثة. ويبلغ القوام الحالي لأفراد شرطة العملية المختلطة ٩٢٢ ٢ فرداً (٧٩ في المائة منهم من الرجال و ٢١ في المائة من النساء)، أي ما يمثل ٧٧ في المائة من القوام المأذون به البالغ قدره ٧٧٢ ٣ فرداً. ويبلغ القوام الحالي لأفراد الشرطة المشكّلة ٢٢٩ ٢ فرداً، أي ما يمثل ٨٤ في المائة من القوام المأذون به البالغ قدره ٦٦٠ ٢ فرداً.

٥٢ – وقام الأفراد العسكريون التابعون للعملية المختلطة بما مجموعه ٦١٩ ١٠ دورية، تألفت من ١٨٩ ٥ دورية روتينية، و ٤٨٤ عملية حراسة للمهام الإنسانية، و ٧٧٤ ١ دورية ليلية، و ٩٥٤ دورية قصيرة المدى، و ٦٨٥ دورية طويلة المدى، و ٥٣٣ ١ دورية تتعلق بالخدمات اللوجستية والشؤون الإدارية. وكمتوسط يومي، تم تنفيذ ١٥٠ دورية عسكرية مقارنة بـ ٩٠ دورية عسكرية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقامت شرطة العملية المختلطة بما مجموعه ٧٦٤ ١١ دورية، نُفِذ من بينها ٩٥٧ ٦ دورية داخل معسكرات المشردين داخليا، ومع مجموعات من النساء والأطفال بشكل خاص ممن

يتركون القرى والمخيمات لجمع الحطب والعشب؛ ونفذت ٧٨٣ ٢ دورية حول القرى والأسواق؛ كما نُفِذت ٠٢٤ ٢ من الدوريات المتوسطة والطويلة المدى لتحسين الأمن بالمنطقة.

٥٣ - وقد شارفت الاستعدادات لنشر كتيبة المشاة السنغالية الثانية على الاكتمال. وستقوم إثيوبيا قريبا بنشر وحدة خدمات لوجستية ثانية متعددة المهام. وتجرى المناقشات مع نيجيريا للبت النهائي في تعهدها الذي طال أمده بتوفير سرية قطاع احتياطية وسرية قطاع استطلاعية.

٥٤ - ولم يتم التعهد بعد بتزويد البعثة بخمس وحدات عسكرية، تشتمل على وحدتي نقل متوسطتين، ووحدتي مروحيات للخدمات، ووحدة استطلاع جوي واحدة. وفي هذا الصدد، أوصت دراسة القدرات العسكرية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والتي أنجزت في ١٨ آذار/مارس، بتخفيض الاحتياجات من وحدات النقل العسكرية المتوسطة من العدد الإجمالي البالغ ثلاث وحدات إلى وحدة واحدة.

٥٥ - واستمرت درجة استعداد الوحدات العسكرية وقدرتها على الاكتفاء الذاتي تتحسن تدريجيا حيث قامت البلدان المساهمة بنشر مركبات إضافية. واتخذ عددٌ من البلدان المساهمة خطوات نحو معالجة النقص في ناقلات الجنود المدرعة التي جرى نشرها، وتم ذلك في بعض الحالات عن طريق المساعدة الثنائية المباشرة. ولدى سبعة من أصل سبعة عشرة من كتائب المشاة، وستة من أصل ستة عشر من وحدات الشرطة المشكلة، في الوقت الحاضر، أوجه نقص كبيرة في المعدات، وتقل معدلات صلاحية التشغيل بها عن الحد الذي صدر به التكليف، والبالغ ٩٠ في المائة.

٥٦ - وفي يوم ٣ شباط/فبراير، عُقد الاجتماع الثلاثي العاشر في أديس أبابا. وناقش المشاركون الذين يمثلون حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مجموعة من القضايا، بما في ذلك العملية السياسية في دارفور، وحرية التنقل لأفراد العملية المختلطة، والحصول على إمكانية للبث الإذاعي، والتأخير في إصدار التأشيرات، والطلب المقدم من الحكومة لكي تقوم العملية المختلطة بنشر ضباط شرطة يتكلمون اللغة العربية. واتُفق أيضا على إعادة هيكلة الترتيبات الثلاثية، نظرا للحاجة إلى التحول من التركيز على نشر العملية المختلطة إلى توظيف موارد البعثة البشرية والمادية من أجل التنفيذ الفعال لولايتها. وستُعقد الاجتماعات الثلاثية من الآن فصاعدا على الصعيدين التقني والاستراتيجي لاستعراض القضايا التنفيذية والسياسية على التوالي.

٥٧ - وفي الاجتماع المذكور، أكد وفد الحكومة مجددا أنه قرر بصفة مؤقتة دعم العملية المختلطة في بث برامج على محطة السلام التابعة للإذاعة السودانية لفترة ابتدائية مدتها ثلاثة أشهر. واجتمع أفراد العملية المختلطة مع مسؤولي وزارة الإعلام ووزارة الشؤون الخارجية في الخرطوم يوم ٧ شباط/فبراير لمناقشة طرائق تنفيذ هذا 'الحل الانتقالي'. وفي اجتماع لاحق مع ممثلي وزارة الشؤون الخارجية والإذاعة السودانية يوم ٢٤ شباط/فبراير، وافقت الحكومة على اقتراح البث الإذاعي المقدم من العملية المختلطة، والذي يبين الخطوط العريضة لخطة لبث برامج إذاعية حول قضايا السلام والتنمية المتصلة بولاية البعثة. وتُبَثُّ المحطة المختارة على موجات التضمين الترددي (إف إم) في الخرطوم وعلى تردد الموجة القصيرة في بقية أنحاء السودان، بما في ذلك في دارفور، لمدة عشر ساعات تقريبا في اليوم. وتُعِد العملية المختلطة حاليا ترتيبات مع الحكومة تكفل للبعثة السيطرة التحريرية على محتوى المواد التي تقوم ببثها، كما أنها تُجْري محادثات مع سلطات الولايات للحصول على إمكانية أكبر في الوصول إلى المحطات الإذاعية في دارفور.

٥٨ - وما زالت العملية المختلطة تشهد تأخيرا كبيرا في إصدار تأشيرات لأفراد البعثة. وبتاريخ ٣١ آذار/مارس، لم يكن قد تم البت في ١ ٢٣٧ من طلبات الحصول على تأشيرات. من بينها، ٨٩٨ طلبا مقدما من فُرَادىَ ضباط الشرطة و ١٥٧ من ضباط الأركان العسكريين والمراقبين العسكريين، والباقي من موظفين مدنيين من فئات مختلفة. وقد أثيرت المسألة مع الحكومة في آخر اجتماع للآلية الثلاثية وفي المساعي التي تبذلها العملية المختلطة لدى المسؤولين حكوميين.

٥٩ - وقد طلبت الحكومة من العملية المختلطة زيادة عدد الموظفين الدوليين الذين يمتلكون مهارات لغوية محلية، وبخاصة أولئك الذين يتعاملون مباشرة مع السكان، بما في ذلك الشرطة والعناصر الفنية. وكانت العملية المختلطة، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني يعملون مع الحكومة لتحقيق هذه الغاية. وفي غضون ذلك، تجرى مناقشات مكثفة نحو إجازة التأشيرات للأفراد الذين لا يمتلكون مهارات لغوية محلية، في انتظار نشر مزيد من أولئك الذين يتملكون تلك المهارات. وتم الاتفاق في اجتماع للجنة الفنية الثلاثية عُقد في ٣١ آذار/مارس، على أن تقوم الحكومة في هذه الأثناء بالمصادقة على جميع طلبات التأشيرات المعلقة المقدمة من أفراد الجيش، ومن أفراد الشرطة والأفراد المدنيين الذين تعتبر البعثة أنهم لا غنى عنهم في عملياتها.

٦٠ - وتواَصل العمل في بناء مراكز الشرطة المجتمعية. ومن بين مراكز الشرطة المجتمعية التي يُخَطَّطُ لبنائها، وعددها ٧٠ مركزا، اكتمل بناء ١٢ مركزا، ويشارف بناء خمسة مراكز أخرى على الانتهاء، أما المراكز المتبقية، وهي ٥٣ مركزا، فقد مُنحت أولوية في البناء.

٦١ - وواصلت العملية المختلطة جهودها للحد من الخطر الذي تشكله الذخائر غير المنفجرة في جميع أنحاء دارفور. وقامت بتدمير أكثر من ٢٠٠ من قطع الذخائر غير المنفجرة، وعقدت دورات تدريبية للتوعية بالمخاطر الناجمة عن تلك الذخائر إلى ما يقرب من ٢٨ ٠٠٠ من المدنيين. وأسفرت عمليات تقييم المخاطر والتخلص الآمن من الذخائر غير المنفجرة عن عودة ٢٠ ٠٠٠ متر مربع من الأراضي للمجتمعات المحلية. كما أن ٥٣٦ كيلومترا من الطرق التي كان يشتبه في وجود ذخائر غير منفجرة بها في السابق، أصبحت الآن آمنة للعبور.

٦٢ - وبدأت لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور (لجنة التنفيذ)، وهي هيئة فرعية تابعة لسلطة دارفور الانتقالية أنشئت بموجب اتفاق سلام دارفور، عملية نزع السلاح الطوعي لنحو ٢ ٠٠٠ من عناصر جيش التحرير السوداني/فصيل مصطفى تراب، وهو فصيل منشق عن جيش التحرير السوادني/فصيل ميني ميناوي. وخلال الفترة من ٥ إلى ٢٣ شباط/فبراير، قامت لجنة التنفيذ باتخاذ الإجراءات اللازمة في ما يخصّ ٤٨٥ من عناصر فصيل مصطفى تراب في الفاشر ونيالا. وراقبت العملية المختلطة هذه العملية.

٦٣ - ومن بين ٩٦ موقعا اختارتها العملية المختلطة لحفر آبار مياه فيها، هناك ٢٤ موقعا مستخدما حاليا ويجري اقتسام هذه المياه فيما بين المجتمعات المحلية. وقد تعزّزت قدرة البعثة على الحفر مع وصول ثلاث حفارات عسكرية لحفر الآبار (إثيوبيا وتايلند). وبالإضافة إلى ذلك، مُنحت إحدى الشركات الوطنية عقدا لحفر ١٣ بئرا إضافية، ويُتوقّع الانتهاء من الحفر في نيسان/أبريل. ومُنحت شركة دولية عقدا لحفر ٢٥ بئرا إضافية.

٦٤ - ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أُنجز ١٥ مشروعا سريع الأثر. وهناك ما مجموعه ٢٤٥ مشروعا أُنجزت بنسبة ٦٠ في المائة، و ٥٢ مشروعا بدأ العمل فيها مؤخّرا. وما زال تنفيذ المشاريع السريعة الأثر في دارفور أمرا صعبا لأسباب شتى أهمها ضعف قدرات الشركاء المنفّذين. وفي محاولة للتصدي لبعض هذه التحديات، نُظّم برنامج لتدريب الشركاء المنفذين العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للعملية المختلطة على إدارة وتنفيذ المشاريع السريعة الأثر.

تاسعا – ملاحظات

٦٥ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقدما على الجبهة السياسية على صعيدي مفاوضات السلام في الدوحة وإطلاق العملية السياسية في دارفور. ولكي تكون هذه الجهود فعّالة في مساعدة الحكومة والحركات المسلحة وأهالي دارفور على تحقيق السلام المستدام، يجب أن تشارك فيها الأطراف صاحبة المصلحة مشاركة كاملة وأن تحظى بدعم موحّد من المجتمع الدولي.

٦٦ – ويؤيد السيد جان بينغ، رئيس الاتحاد الأفريقي، وأنا معه هذه الجهود تأييدا تاما، فهي ليست عناصر مكمّلة فحسب، بل وضرورية لإحلال السلام والاستقرار في الأجل الطويل في دارفور. وما برحت حكومة السودان تشارك بنشاط في هذه العمليات المكملة لبعضها البعض. وإنّي لأدعو الحكومة والحركات إلى إبداء المرونة اللازمة لضمان أن تؤتي المفاوضات الخاصة بدارفور نتائجها المرجوّة للتوصّل إلى اتفاق شامل في وقت مبكر.

٦٧ – وقد أثيرت بعض المخاوف إزاء مصداقية وحيادية العملية السياسية في دارفور على ضوء الحالة على الأرض والتطوّر التاريخي للنزاع. وإنّي أثني على الحكومة لإعلانها مؤخرا اعتزامها إلغاء حالة الطوارئ المعلنة في دارفور منذ عام ١٩٩٧. وهذا أمر ضروري لضمان الحقوق السياسية والمدنية التي يلزم أن يتمتع بها أهالي دارفور لكي يشاركوا بحرية في العملية السياسية الخاصة بدارفور ولكي يجدوا السبل إلى معالجة القضايا الأساسية التي تحول دون تحقيق السلام الدائم. وأدعو الحكومة إلى التعاون مع العملية المختلطة من أجل التنفيذ الكامل لهذه التدابير. وأدعو أيضا الحركات المسلحة إلى التعاون مع هذه العملية والمشاركة فيها بشكل كامل.

٦٨ – ومنذ تقديمي التقرير الأخير إلى المجلس عن الحالة في دارفور، اتّسع نطاق القتال بين الحكومة والحركات المسلحة، وبالأخصّ بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان فصيل مينا ميناوي وحركة العدل والمساواة، فبات يشمل عناصر من جيش تحرير السودان فصيل عبد الواحد ومن حركة التحرير والعدالة. وقد قوّضت هذه الاشتباكات الجهود المبذولة على صعيد مفاوضات السلام والعملية السياسية في دارفور، وأوجدت تحدّيات في ما يتصل بالحالة الإنسانية في دارفور. والعمليات العسكرية الهجومية – سواء التي تشنها قوات الحكومة أو قوات الحركات المسلّحة – تضعف من ثقة الأهالي في من يشنّها، وتقوّض الجهود الرامية إلى تعزيز الانتعاش المبكر والعودة الطوعية للمشردين واللاجئين. وإنّي أكرّر دعوة الحكومة وجميع الحركات المسلحة إلى وقف أعمال القتال والدخول فورا في مفاوضات لوقف إطلاق النار.

٦٩ - ولعلّ التراجع النسبي لحالات القتال بين الطوائف التي وقعت في دارفور في الأشهر الأخيرة يرجع في جانب منه إلى العمل المحمود الذي اضطلعت به حكومة السودان على صعيد تشجيع المصالحة بين القبائل، إلى جانب الخطوات البناءة التي اتخذتها الطوائف نفسها، والدعم الذي قدّمته العملية المختلطة إلى الآليات التقليدية لتسوية النزاعات على مستوى المجتمعات المحلية. وإنّني أشجّع الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى الحدّ من نشوب النزاعات بين القبائل بطرق منها تنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر والتنمية التي تقلّل من احتمالات نشوب النزاعات على الموارد بين الطوائف. وفي هذا الصدد، تُشجَّع الحكومة على البدء على وجه السرعة في دفع مبلغ الـ ١,٩ بليون دولار الذي خصّصته في العام الماضي للمساعدة الإنمائية لدارفور. فتنفيذ مشاريع إنمائية واضحة للعيان وملائمة للظروف ومراعية لاعتبارات النزاع لتستفيد منها الطوائف الموجودة في دارفور قد يساعد على استعادة ثقة الطوائف في الحكومة، فتتعزّز فرص إحلال السلام والاستقرار وتحقق الانتعاش وعودة المشرّدين داخليا واللاجئين إلى ديارهم.

٧٠ - وفي الوقت نفسه، ما زلت أشعر بقلق عميق إزاء ما ينجم عن الحالة الأمنية في دارفور من أخطار ما برحت تهدّد العمل الذي يقوم به أفراد الأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد. ويسرني أن أبلغ عن إطلاق سراح موظف البعثة المدني الذي كان قد اختُطف في الفاشر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وأتوجّه بالشكر إلى حكومة السودان على الجهود التي بذلتها في سبيل إطلاق سراحه دون أن يمسه أذى. وإنّني أدين بأشدّ العبارات مختطفي ثلاثة أشخاص ما زالوا في الأسر هم من موظفي الطيران المتعاقدين مع خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية. ونحن نعمل عن كثب مع الحكومة من أجل إطلاق سراحهم دون أن يمسهم أذى وتقديم الجناة إلى العدالة وضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث. فاختطاف الموظّفين الدوليين في دارفور أمر يحدّ بشدة من قدرة العاملين في المجال الإنساني ومجال الإنعاش على الاضطلاع بأنشطتهم دعما للحكومة ولأهالي دارفور.

٧١ - إن استمرار شنّ الهجمات على أفراد حفظ السلام التابعين للعملية المختلطة هو أمر يستحق الاستنكار. وفي أعقاب الهجوم الذي شنه مسلحون على دورية للبعثة في غرب دارفور في ٢٢ آذار/مارس وأصيب من جرّائها اثنان من أفراد حفظ السلام، كان أداء قوة الرد السريع بالبعثة في القبض على ثلاثة مسلّحين مشتبه بهم، أداء جديرا بالثناء وإني أتوقع تماما من الحكومة تقديم الجناة إلى العدالة.

٧٢ - وإنّي أرحب بخفض القيود المفروضة على الحركة نتيجة لتبنّي البعثة موقفا أكثر صرامة، إلى جانب تحسّن سبل الوصول إلى جبل مرة، وإنْ كنت لا أزال أشعر بالقلق إزاء

تواتر سعي الأطراف المتقاتلة إلى إعاقة عمليات العملية المختلطة والوكالات الإنسانية. وكان معظم القيود قد فرض على البعثة عندما سعت إلى بلوغ مناطق القتال الجاري أو الذي انتهى لتوّه بين القوات المسلحة السودانية وقوات الحركات المسلّحة. والعملية المختلطة مكلّفة بحماية المدنيين وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية. وأشدّ الناس احتياجا إلى هذه المساعدات يكونون هم بطبيعة الحال أولئك المتأثرين بالقتال بين القوات المسلحة السودانية والحركات المسلحة. وإنّي أحث الحكومة بشدّة على ضمان الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات وإتاحة وصول البعثة والعاملين في المجال الإنساني إلى جميع أنحاء دارفور دون إعاقة، بما في ذلك المناطق التي شهدت قتالا في الآونة الأخيرة.

٧٣ - وإنّي أشعر بقلق بالغ إزاء ما تصادفه العملية المختلطة من تأخيرات مطوّلة في إصدار تأشيرات الدخول لأفراد البعثة ممّا يؤثر سلبا على عمليات استقدام الموظفين، ويهدّد بإعاقة عمليات البعثة. وهذا يشكّل انتهاكا لاتفاق مركز القوات. وبينما تواصل البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام السعي إلى نشر مزيد من الأفراد الملمّين باللغات المحلّية، أدعو الحكومة إلى القيام فورا بتجهيز طلبات تأشيرات الدخول المتراكمة لديها لكي تتمكن البعثة من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها.

٧٤ - إن الأشهر القادمة ستكون حرجة بالنسبة إلى مستقبل دارفور والسودان. فمع اقتراب نهاية الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل، سيكون اشتراك الحكومة والحركات وجميع الأطراف المعنية بصورة إيجابية في حوار بناء أهمّ الآن ممّا كان في أي وقت مضى. وعلى المجتمع الدولي، من جانبه، مواصلة التفاعل بشكل بناء وموحد مع جميع الأطراف المعنية لمساعدتها على اتخاذ القرارات الصعبة اللازمة لنبذ الخيارات العسكرية والسعي بنشاط إلى إيجاد تسوية دائمة وسلمية للنزاع. ويجب على جميع الأطراف أن تقوم بأدوارها من أجل إنهاء معاناة أولئك الأشد تضررا من الحرب وتهيئة الظروف المؤاتية لعودتهم إلى ديارهم وعيشهم عيشة حرّة ومنتجة.

٧٥ - وفي الختام، أود أن أتوجّه بالشكر إلى ممثلي الخاص المشترك على الروح القيادية التي يتحلّى بها على الدوام، وإلى جميع عضوات وأعضاء العملية المختلطة ومجتمع المساعدة الإنسانية على ما يبذلونه من جهود دؤوبة في سبيل إحلال السلام والاستقرار في دارفور. وأودّ أن أتوجّه بالشكر كذلك إلى كل من الاتحاد الأفريقي، وكبير وسطائي المشترك، وحكومة قطر والرئيس مبيكي باعتباره رئيسا لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، على ما يبذلونه من جهود دؤوبة في سبيل إحلال السلام في دارفور.